الصباح AL-SABAH

على هامش افتتاح الملتقى الثاني للاتحادات واللجان العمالية الخليجية

«منظمة العمل العربية»: ضرورة الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال

فايز المطيري يلقي كلمته

أحمد العنزي

الجهات الخليجية المشاركة في الملتقى الثاني للاتحادات واللجان العمالية

أكد المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز المطيري أول أمس الأحد على ضرورة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة وهي الحكومات وأصحاب العمل والعمال لتعزيز التعاون بين الأطراف.

جاء ذلك في تصريح أدلى به المطيري لـ «كونا» على هامش افتتاح الملتقى الثاني للاتحادات واللجان العمالية الخليجية الذي ينظمه الإتحاد العام لعمال الكويت لمدة يومين بمناسبة مرور 55 عاما على تأسيسه.

وقال المطيري ان الحوار الاجتماعي يساهم في حل العديد من القضايا بعيدا عن العقبات بمعية النقاش والمفاوضات للوصول إلى متطلبات ترضي جميع الجهات.

وأوضح أنه سيقام مؤتمر لدعم صندوق تشغيل البطالة على مستوى الوطن العربي والعالم والذي ستنظمه منظمة العمل الدولية والعربية والحكومة الفلسطينية.

وقال رئيس الإتحاد العام لعمال الكويت أحمد العنزي في تصريح مماثل انهم في العمل النقابي يسعون إلى ترجمة الملائمة الخليجية عبر تشكيل لجنة لدراسة مواد إنشاء الاتحاد الخليجي للنقابات يرأسها رئيس الإتحاد السعودي ناصر الجريد.

وأضاف العنزي أن الإتحاد الكويتي من خلال الملتقى يعمل على تبادل الخبرات بالشأن النقابي الخليجي لاسيما من خلال التجربة السعودية بإنشاء المحاكم العمالية رغم حداثة العهد النقابي.

وأكد على ان الاتحاد العام لعمال الكويت يسعى جاهدا للتعاون مع أصحاب العمل بهدف الزيادة الانتاجية والذي يتزامن مع وجود قانون كويتيا متفهما لطبيعة مطالب العمال.

وعلى هامش الملتقى تم توقيع اتفاقية بين اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية ومنظمة العمل العربية متعلقة بتقديم برامج تطويرية وتدريبية في المجال العمل العمالي لأعضاء اللجان العمالية في المملكة وسيتم تخصيص مقاعد لأعضاء الاتحادات والنقابات العمالية الخليجية.

الحضور وقوفا أثناء السلام الوطني

تكريم أعضاء اللجنة التأسيسية للاتحاد

الحضور

«تصوير: صالح محمد»

تتمات

إسقاط القروض

وأكد مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع الشيخ طلال الخالد أهمية استمرار حالة التعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية التزاما بما توجبه المادة «50» من الدستور لتسهيل تنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما يتطلبه عمل السلطتين.

وكان المجلس قد استعرض وقائع الجلسة الخاصة لمجلس الأمة التي عقدت يوم الأربعاء الماضي والتي تم خلالها مناقشة تقرير ديوان المحاسبة لنتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية والجهات الملحقة والمستقلة وتقرير أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية «2021/2022».

وقد وجه مجلس الوزراء الجهات الحكومية بالعمل على معالجة ما جاء من ملاحظات في تقرير ديوان المحاسبة واتخاذ ما يلزم بشأنها وإيجاد الآليات المناسبة التي من شأنها الحد من هذه الملاحظات والعمل على عدم تكرارها.

واستعرض مجلس الوزراء توصية اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى بشأن مشاريع المدن الاسكانية وأحيط علما بالعرض المرئي والتقرير المقدمين من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن المشاريع الاسكانية التالية «مدينة جنوب سعد العبدالله – مدينة جنوب صباح الأحمد – جنوب عبدالله المبارك – مدينة المطلاع – خيطان – جنوب القيروان» والمعوقات التي واجهت تنفيذ هذه المشاريع وقرر مجلس الوزراء تكليف المؤسسة العامة للرعاية السكنية بمواصلة التنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والكفيلة بتذليل كل المعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع الاسكانية بدولة الكويت «الحالية– المستقبلية» وذلك بما يضمن إنجازها بشكل سريع ويساهم في توفير الرعاية السكنية للمواطنين وتقليص فترات انتظارهم.

بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد يرفع مجلس الوزراء إلى مقام سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ،وسمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ مشعل الأحمد ،والشعب الكويتي الكريم صادق أمنياته أن يكون عام خير وبركة على وطننا العزيز وأن يعم السلام والأمن والاستقرار على البشرية جمعاء.

ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره للهجوم الارهابي الذي استهدف قوات الأمن في شمال جمهورية العراق الشقيقة والذي أسفر عن مقتل وإصابة عدد من أفراد القوات الأمنية مؤكدا موقف دولة الكويت المبدئي والثابت المناهض للعنف والإرهاب معربا عن خالص التعازي والمواساة إلى حكومة وشعب العراق الشقيق متمنيا للمصابين بالشفاء العاجل.

«الدستورية» أرجأت

الأصوات التي حصل عليها كل مرشح وكذلك اتخاذ اللازم نحو فتح صناديق الانتخاب الخاصة بالدائرة الثالثة لاستخراج محاضر اللجان الفرعية (41 و 42 و43 و44 و45 و46 و47) التي لم ترد رفق كتاب وزارة الداخلية.

إشادات عالمية

تشديد السياسة النقدية السائدة لدى أغلب البنوك المركزية في دول العالم المختلفة.

وأضاف أنه حصد إشادات الجهات العالمية المختصة مثل وكالات التصنيف الائتمانية العالمية وصندوق النقد الدولي التي نوهت باحترافية توظيف البنك لأدوات السياسة النقدية والسياسة الرقابية ونجاح إجراءاته الاستباقية في ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي.

وذكر أن بعثة صندوق النقد الدولي الاخيرة الى الكويت اشارت إلى أن السلطات الكويتية استطاعت احتواء التضخم عبر الاستفادة من التشديد النقدي والتمرير المحدود للارتفاعات في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بفضل الدعوم الحكومية والأسعار المدارة.

وأشار إلى أن البنوك المركزية في العالم تقوم بتصميم سياستها النقدية واتخاذ قراراتها وفقا للاعتبارات الفنية ومعطيات الاقتصاد المحلي لمعالجة ما قد يشهده الاقتصاد من اختلالات إذ أن مهمتها الرئيسية تتمثل بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والحفاظ على قيمة العملة واستقرار الأسعار والتوظف الكامل بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام.

ولفت البيان إلى أن من أبرز السمات الهيكلية للاقتصاد المحلي هو صغر حجم الاقتصاد الكويتي وتأثره بما يستجد في الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال مع العالم الخارجي والانفتاح على العالم من حيث الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للايرادات العامة للدولة إضافة للاعتماد على الواردات من الخارج للوفاء بجزء مهم من الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات.

وبين أن السياسة النقدية للبنك ترتكز على ما ورد في القانون «رقم 32 لسنة 1968» بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وذلك بالعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وعلى حرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى والعمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي.

وأكد «المركزي» سعيه في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية إلى اتخاذ قراراته وفقا لأطر مؤسسية وفي ضوء التوقعات الخاصة بالاقتصاد الكويتي بما يتوافر لديه من آليات ونماذج للتنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية وذلك في إطار النهج المتوازن من خلال ضبط المتغيرات والمجاميع النقدية المرتبطة بتنامي معدلات الطلب المحلي والسيولة والائتمان.

وتابع أن رسم وتنفيذ السياسيات يصب في صالح تعزيز دعائم الاستقرار النقدي والمساهمة في الحد «نسبيا» من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار المحلية في البلاد وبما يساعد في الحفاظ على الدخل المتاح للأفراد دون إبطاء معدلات النمو الاقتصادي والخطط التنموية للدولة وعدم الإخلال بنمو الودائع.

وأوضح البيان أن «المركزي» يعمل على اتساق أسعار الفائدة المحلية مع اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية والحد من أية انعكاسات سلبية على الاقتصاد المحلي قد تنشأ نتيجة لوجود هوامش غير مبررة فيما بين أسعار الفائدة على الدينار الكويتي وأسعار الفائدة على العملات العالمية.

وذكر أن هذا الاتساق يهدف للحفاظ على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية مقابل العملات الأخرى وما يشكله ذلك من مساهمة في زيادة توطين الدينار الكويتي وتعزيز قدرة البنوك المحلية على تلبية الاحتياجات التمويلية لعملائها.

وقال إنه يتخذ النهج المتدرج في تحريك سعر الخصم بما لا يؤدي لإحداث تقلبات شديدة بأسعار الفائدة ومراعاة كلفة اتخاذ القرارات على قطاعات الاقتصاد المحلي وعلى الرغم من أن سعر الخصم في الكويت سعرا محوريا إلا أنه ليس سعر الفائدة الوحيد لدى المركزي في تعاملاته المالية مع البنوك المحلية ولا يعتبر سعر التدخل الوحيد من جانب المركزي في تنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي.

وأضاف أنه عند النظر إلى معدل سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي ومقارنته مع أسعار فائدة البنوك المركزية في الدول الأخرى فإنه من المناسب أن تتم تلك المقارنة على أسس النظر إلى تماثل الدور الذي تلعبه أسعار الفائدة الرسمية في كل من تلك الدول.

وأشار إلى أن البيانات المتاحة تبين بأن معدلات التضخم في العديد من الاقتصادات الرئيسية تفوق أسعار الفائدة الرئيسية «فعلى سبيل المثال يفوق معدل التضخم في الولايات المتحدة معدل الأموال الفيدرالية بمقدار 2.6 في المئة في حين يقل معدل التضخم في الكويت عن سعر الخصم بمقدار 0.32 في المئة».

ولفت الى «أنه في حال تم الأخذ بسعر الفائدة على الإقراض لكل من سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والمقسطة ومعاملات الإقراض التجارية التي تزيد مدتها عن سنة على فإن معدل التضخم يقل بنسبة أكبر بمقدار 3.32 و 4.32 في المئة على الترتيب».

وعن أهم المؤشرات النقدية والمصرفية خلال العام الحالي قال البيان إنه في ظل قرارات السياسة النقدية للمركزي منذ مارس 2022 شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية ولجميع الآجال ارتفاعا ملحوظا.

المطر: اكتمال

أضاف أن من ضمن بنية الأمن الغذائي المفقودة عدم وجود مساحات تخزينية، مبينا أن الاتحاد الكويتي للأغذية تقدم برؤية لمعالجة هذا الأمر لإيجاد مساحات تخزينية في وسط وشمال وجنوب البلاد بما فيها المخازن الجافة والمثلجة والمبردة.

ونوه بأن الحكومة وعدت في عام 2009 بتخصيص قطعة أرض بمساحة 200 ألف متر مربع بمنطقة صبحان لمصنعي الأغذية، وإلى الآن لا تزال هذه الأرض فارغة ومسورة وتدعي الحكومة أنها قامت بتوزيعها، بينما حصلت اللجنة على معلومات بأن بعض الشركات عطلت هذا التخصيص لأسباب ومصالح خاصة.

وأوضح أن الاتحاد الكويتي للمزارعين يعاني من محاربة أجهزة الدولة للمزارع الكويتي فلا دعم ولا خدمات تعينه، مطالبا وزيرة الشؤون مي البغلي بتطبيق القرارات فيما يتعلق بمزادات بيع المنتجات المحلية وتخصيص ركن خاص بالجمعيات التعاونية للمنتج المحلي.

ونقل المطر عن الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الأسماك ومن أبرزها القرارات العشوائية للهيئة العامة للبيئة من بينها منع صيد بعض أنواع الأسماك في مواسم مهمة، مطالبا هيئة البيئة بالتعامل العملي مع القوانين والتعاون مع الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك.

وأفاد بأن الاتحاد الكويتي لمنتجي الألبان الطازجة يعاني من مشاكل كثيرة يمكن التخفيف منها بإعادة الدعم الحكومي للأعلاف، موضحا أن اتحاد مربي الثروة الحيوانية يعاني من الفساد الإداري وبيروقراطية القرارات الحكومية.

وبين أن الاتحاد الكويتي للمزارعين يطالب بزيادة قيمة الدعم من 8 ملايين دينار إلى 20 مليون دينار سنويا لتحسين نوعية المنتج المحلي وزيادة كميته.

وأكد على مسؤولية وزيرة الشؤون تجاه هذه المشاكل، مضيفا أن اللجنة ستجتمع معها في القريب العاجل بشأن هذا الموضوع لتقديم حلول ستكون محل الرقابة البرلمانية.

وطالب المطر وزير التجارة بالاستعجال في تشكيل الهيئة الاستشارية للجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي بمشاركة أعضاء من الاتحادات الكويتية المعنية بالأمن الغذائي حتى يكون هناك تكامل بين جميع الأجهزة سواء المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني.

لجنة «البدون»

اللجنة قررت الاجتماع خلال الأسبوعين المقبلين، مع جهات الدولة والمؤسسات والوزارات المعنية وأيضا مؤسسات المجتمع المدني للاستماع إلى وجهات نظرهم.

أضاف أن كل الآراء سيتم تضمينها في التقارير التي سترفعها اللجنة إلى مجلس الأمة في الفترة المقبلة، مشيرا إلى أن هذه القضية تمس الجميع وتهم مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني .

وقال شمس إن اللجنة اجتمعت بحضور رئيس اللجنة النائب أسامة الزيد والنواب د. حسن جوهر والصيفي الصيفي وعبد الله فهاد العنزي

البدل النقدي

الفهد، جهود العاملين في إدارتي الشؤون الإدارية والشؤون المالية لإنهاء إجراءات الصرف والتي ستتم على دفعات.

فلسطين تستغيث

هذه الاعتداءات، محذرين من كوارث غرقٍ ومن تدمير الموسم الزراعي وربما انتشار أمراض.

وعدّت هذه الهيئات التصرف الإسرائيلي «جريمة خطيرة بحقهم» تبلغ حد التدمير المقصود للمزارعين وعائلاتهم وأراضيهم، وطالبت بتوفير الحماية لهم وضمان عدم تكرار هذه الاعتداءات، وتوفير آليات لتعويض المزارعين عن الخسائر التي يتعرضون لها وتعزيز صمودهم في تلك المناطق التي تعد ذات أهمية كبرى، خصوصاً أنها تمثل سلة الغذاء الرئيسية لقطاع غزة.

وكانت إسرائيل قد فتحت سدودها المائية في عدة مناطق محيطة بقطاع غزة، منذ ليلة السبت – الأحد، فأغرقت مئات المنازل ومساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، جنوب ووسط قطاع غزة، بمياه الأمطار، ودمّرت ما تبقى من بنى تحتية عامرة.

وقالت وزارة الحكم المحلي الفلسطينية إن فتح عبارات مياه الأمطار تسبب بالأضرار الخطيرة شرقي مدينتي خان يونس ودير البلح.

وشكا المزارعون من أصحاب الأراضي المتضررة، من أن المياه الإسرائيلية تصل إلى غزة مع جرف هائل للتربة مما يجعل دمارها أكبر. كما أنها تحتوي على أسمدة كيماوية من شأنها أن تتسبب في أمراض خطيرة.

أوكرانيا تطالب

في مجلس الأمن الدولي.

وقالت وزارة الخارجية الأوكرانية، في بيان، إن أوكرانيا تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى حرمان روسيا الاتحادية من وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، واستبعادها كلياً من الأمم المتحدة.

وكان وزير الخارجية الأوكراني، ديمترو كوليبا، قد قال إن أوكرانيا تعتزم الدعوة، اليوم الاثنين، إلى حرمان روسيا من مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي.

وقال كوليبا في برنامج تلفزيوني بمناسبة عيد الميلاد: «الاثنين سنعلن موقفنا رسميا. لدينا سؤال بسيط جدا: هل لروسيا الحق في البقاء عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي وأن تكون عضوا في الأمم المتحدة؟».

أضاف «لدينا إجابة مقنعة ومنطقية: لا، لا تملك هذا الحق».

وأشار كوليبا إلى أن مسألة شغل روسيا مقعدا دائما في مجلس الأمن الدولي – مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين – تناقش أساسا في الأوساط الدبلوماسية.

وبعدما أوضح أن هذه المسألة لم تطرح بعد في مؤتمرات صحافية أو بيانات عامة لقادة الدول والحكومات، قال كوليبا إنه «على مستوى أدنى، يتم طرح السؤال بالفعل حول ما يجب أن تصبح روسيا حتى لا تشكل تهديدا للسلام والأمن».

ويعكس مجلس الأمن الدولي في تشكيلته ميزان القوى بعد الحرب العالمية الثانية. فهو يضم 15 دولة عضوا مكلفة بمعالجة الأزمات العالمية، خصوصا عبر فرض عقوبات والسماح بعمل عسكري والموافقة على تغييرات في ميثاق الأمم المتحدة.

وتطالب دول عدة منذ فترة طويلة بإصلاح مجلس الأمن، إذ ينتقد بعضها التمثيل الضعيف للدول الإفريقية ودول أميركا اللاتينية في المقاعد الدائمة.

وتصبح المنظمة عاجزة عن التحرك عندما تستخدم دولة واحدة دائمة العضوية حق النقض كما حدث في فبراير مع بدء القصف الروسي على أوكرانيا.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن دعا في سبتمبر إلى توسيع مجلس الأمن وتعزيز «طبيعته الشمولية».